World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية
روما، 22 – 26 يونيو/حزيران 2026

التوزيع: عام
التاريخ: 16 أبريل/نيسان 2026
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 8 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2026/8-A/3/DRAFT
المسائل التشغيلية – الخطط الاستراتيجية القطرية

لاتّخاذ قرار

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

مشروع الخطة الاستراتيجية القطرية لليبريا (2026-2030)

المدة	1 يوليو/تموز 2026 – 31 ديسمبر/كانون الأول 2030
مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**	530 789 69 دولارا أمريكيا
الدرجة على الإطار بشأن المساءلة عن النتائج	2-3

* إطار المساءلة عن النتائج هو نهج لقياس الأداء يجمع بين تتبع البرامج والتتبع المالي ويقدم نهجا قائما على النتائج للبرمجة التي تركز على الأشخاص.

موجز تنفيذي

تواجه ليبريا تحديات كبيرة في مجال رأس المال البشري، حيث يؤثر انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية ومحدودية الحصول على تعليم جيد على نسبة كبيرة من شبابها. ولا يزال الفقر المزمن والصدمات المرتبطة بالمناخ وتقلبات أسواق الأغذية وعدم تكافؤ فرص الحصول على الخدمات الأساسية يحد من التقدم الاجتماعي والاقتصادي، على الرغم من استمرار السلام والاستقرار السياسي النسبي.

ويجعل الاعتماد الكبير على واردات الأغذية الأسر شديدة التعرض للتغيرات في الأسعار الإقليمية والدولية، إذ حتى التضخم المعتدل يؤدي إلى تآكل حاد في القدرة الشرائية لدى السكان الذين يعانون أصلا من انعدام الأمن الغذائي. وتتفاقم هذه الضغوط بسبب ضعف البنية التحتية ومحدودية الوصول إلى الأسواق والفيضانات المتكررة التي تقيد سبل كسب العيش الريفية وتحد من الفرص الاقتصادية. ونتيجة لذلك، يعاني ما يقدر بنحو 21 في المائة من السكان من انعدام مزمن في الأمن الغذائي، مع تسجيل أعلى معدلات انتشاره في المناطق الريفية النائية حيث تعتمد الأسر بشدة على زراعة الكفاف وتفتقر إلى خيارات بديلة لكسب العيش.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد M. Hollingworth
مساعد المديرة التنفيذية
إدارة العمليات البرامجية
بريد إلكتروني: matthew.hollingworth@wfp.org

السيد A. Amewoa
المدير القطري
بريد إلكتروني: agbessi.amewoa@wfp.org

وتسجل ليبريا واحدا من أعلى معدلات التقزم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يعاني 26 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من التقزم مع وجود تفاوتات كبيرة بين المناطق الريفية والحضرية. وتنخفض معدلات الحضور في المدارس في المناطق التي تواجه أكبر التحديات الغذائية والتغذوية، في حين يزيد النقص الواسع الانتشار في المغذيات الدقيقة وضعف تنوع الأنماط الغذائية من تقويض نمو الأطفال وتطورهم المعرفي. وتؤكد هذه التحديات المتلاقية الحاجة إلى برمجة متكاملة تعزز الأمن الغذائي والتغذية وتبني القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية والنظم الغذائية.

وتدعو خطة التنمية الشاملة للجميع في مجالات الزراعة والطرق وسيادة القانون والتعليم والصرف الصحي والسياحة التي وضعتها الحكومة وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2026-2030 إلى زيادة الاستثمار في رأس المال البشري والحد من الفقر وتحسين الأمن الغذائي والتغذية. وتعالج هذه الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2026-2030 هذه الأولويات من خلال بناء قدرات الحكومة ودعم الانتقال على مراحل إلى نظم وطنية القيادة في مجالات الوجبات المدرسية وإدارة مخاطر الكوارث وسلاسل الإمداد الصحية.

وتماشيا مع الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2026-2029 وإطار النتائج المؤسسية، سيسعى تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية إلى تحقيق الحصيلتين المتكاملتين التاليتين:

- *الحصيلة 1: تمكّن السكان المتضررين من الأزمات من تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية قبل حدوث الصدمات وأثناءها وبعدها*. وتكملة لجهود الاستجابة الوطنية، سيقدم **البرنامج** المساعدة للأشخاص المتضررين من الصدمات لتلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية الأساسية في أوقات الأزمات، مع العمل في الوقت ذاته على تعزيز قدرات الاستعداد الوطنية والمحلية.

- *الحصيلة 2: تمكين النظم الحكومية من توفير شبكات أمان مستدامة ومراعية للتغذية تعزز رأس المال البشري وتدفع قُدما بالنظم الغذائية المحلية الشاملة بحلول عام 2030*. وسيدعم **البرنامج** برنامجا للوجبات المدرسية بقيادة وطنية ومراعيا للتغذية بوصفه مكونا أساسيا في نظام الحماية الاجتماعية في ليبريا، يوفر وجبات يمكن التنبؤ بها وآمنة ومغذية، مع العمل على تعزيز قدرات الحكومة في التخطيط والإدارة والتمويل التدريجي لتنفيذ **البرنامج**. وبالتوازي مع ذلك، سيعمل **البرنامج** على تعزيز سلاسل الإمداد الصحية للتمكين من تسليم السلع التغذوية والسلع الصحية الأساسية بانتظام، بما في ذلك تسليمها للمناطق التي يتعذر الوصول إليها.

وتقدم هذه الخطة الاستراتيجية القطرية مسارا عمليا وطموحا في آن واحد. وتسعى إلى حماية السكان الضعفاء من الصدمات وتحسين التغذية والتعلم للجيل القادم، ما يرسي أساسا لتنمية رأس المال البشري وتعزيز النظم الوطنية القادرة على تحقيق استدامة الأثر بعد انتهاء مدة الخطة. وتعطي الخطة الأولوية للشراكات واتخاذ القرارات القائمة على البيانات والانتقال التدريجي إلى الملكية الحكومية، بهدف دعم الاستقرار الطويل الأجل والتنمية البشرية والنمو الاقتصادي في ليبريا.

مشروع القرار*

يوافق المجلس على الخطة الاستراتيجية القطرية لليبريا (2026-2030) (WFP/EB.A/2026/8-A/3) بتكلفة إجمالية يتحملها **البرنامج** قدرها 530 789 69 دولارا أمريكيا.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

1- التحليل القطري وتقييم الاحتياجات

1- على الرغم من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، لا تزال ليبريا بلدا منخفض الدخل يعاني من عجز غذائي ويواجه تحديات هيكلية مستمرة وصدمات متكررة. وبعد عقدين من انتهاء النزاع الأهلي، لا تزال هشاشة المؤسسات ومحدودية الحيز المالي تبطئان الجهود الرامية إلى الحد من الفقر والضعف. وتحتل ليبريا المرتبة السابعة والسبعين بعد المائة بين 193 بلدا في مؤشر التنمية البشرية (0.510)[1] والمرتبة السابعة والستين بعد المائة بين 172 بلدا في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين لعام 2023 (0.646)،[2] ما يبرز الفجوات المستمرة في التعليم والصحة والمشاركة الاقتصادية. ومع بلوغ نسبة السكان دون سن 18 عاما 41.5 في المائة ومعدل نمو سكاني سنوي يبلغ 2.5 في المائة،[3] من المتوقع أن تتوسع الشريحة الشبابية بنسبة 28 في المائة بحلول عام 2032، ما يزيد الضغط على الخدمات الاجتماعية المثقلة أصلا وعلى اقتصاد محدود القدرة على تهيئة فرص العمل.

2- ويعيش ما يقدر بنحو 52 في المائة من السكان في فقر متعدد الأبعاد، حيث تتجاوز معدلاته في المناطق الريفية ضعف مثيلاتها في المراكز الحضرية.[4] ويبلغ الفقر أشد مستوياته في المقاطعات الداخلية ويرتبط ارتباطا وثيقا بانعدام الأمن الغذائي ومحدودية فرص كسب العيش، ما يؤثر تأثيرا غير متناسب على الأسر التي ترأسها نساء والأشخاص ذوي الإعاقة.[5] ويعاني نحو 21 في المائة من السكان من انعدام مزمن في الأمن الغذائي، ما يضع ليبريا في المرتبة 112 من بين 123 بلدا في المؤشر العالمي للجوع[6] لعام 2025؛ وتسجل المقاطعات الريفية أعلى معدلات الانتشار.[7]

3- وعلى الرغم من انخفاض معدل التقزم من ذروته البالغة 42 في المائة في عام 2008، فإنه لا يزال يصيب 26.3 في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و59 شهرا، بما في ذلك 10.3 في المائة يعانون من تقزم حاد، وترتفع المعدلات إلى 32.3 في المائة في المناطق الريفية.[8] وفي المجتمعات المحلية الريفية، تساهم محدودية الوصول إلى الأسواق والنقص الموسمي في الأغذية والاعتماد على نطاق محدود من الأغذية الأساسية كالأرز، والكسافا، وموز الجنة، وزيت النخيل في انخفاض مستوى التنوع الغذائي ونقص المغذيات الدقيقة. وفي المناطق الحضرية وشبه الحضرية في المقابل، يساهم تزايد استهلاك الأغذية المصنعة الرخيصة الكثيفة الطاقة في العبء المزدوج لسوء التغذية.[9، 10] ولا تستوفي سوى 6.7 في المائة من البنات والنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 10 سنوات و49 سنة الحد الأدنى للتنوع الغذائي، أي استهلاك أغذية من خمس مجموعات غذائية على الأقل من المجموعات الثماني الموصى بها.[11]

4- ويتوقع صندوق النقد الدولي نموا حقيقيا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.6 في المائة في عام 2025، يرتفع إلى 5.4 في المائة في عام 2026، مدفوعا بتوسع نشاط التعدين وتعافي القطاع الزراعي.[12] غير أن الضغوط المالية تقيد التنمية الشاملة، بما في ذلك ضيق قاعدة الإيرادات المحلية وارتفاع تكاليف خدمة الدين ومحدودية الحيز المالي للاستثمار في القطاعات الاجتماعية.[13] ويتراجع التضخم، ولكنه لا يزال يضعف القدرة الشرائية ويرفع تكلفة الواردات الأساسية، بما فيها الأغذية.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2023. تقارير مؤشر التنمية البشرية: ليبريا.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2025. *مؤشر عدم المساواة بين الجنسين*.

[3] خدمات المعلومات الجغرافية في معهد ليبريا للإحصاء. 2024. التعداد السكاني وتعداد المساكن في ليبريا لعام 2022: النتائج النهائية.

[4] مجموعة البنك الدولي. 2023. تقييم الفقر في ليبريا: نحو ليبريا أكثر شمولا.

[5] وزارة الزراعة في ليبريا و**البرنامج**. 2025. *الاستقصاء الشامل للأمن الغذائي والتغذية*. 2025. (غير متاح على الإنترنت).

[6] منظمة Concern Worldwide ومنظمة Welthungerhilfe ومعهد القانون الدولي للسلام والنزاعات المسلحة. 2025. المؤشر العالمي للجوع: ليبريا.

[7] *المرجع نفسه*.

[8] وزارة الزراعة في ليبريا و**البرنامج**. 2025. *الاستقصاء الشامل للأمن الغذائي والتغذية*. 2025. (غير متاح على الإنترنت).

[9] *المرجع نفسه*.

[10] تعرف منظمة الصحة العالمية العبء المزدوج لسوء التغذية بأنه "نقص التغذية وزيادة الوزن والسمنة في وقت واحد". منظمة الصحة العالمية. سوء التغذية بجميع أشكاله.

[11] وزارة الزراعة في ليبريا و**البرنامج**. 2025. *الاستقصاء الشامل للأمن الغذائي والتغذية*. 2025. (غير متاح على الإنترنت).

[12] صندوق النقد الدولي. 2025. *التقرير القطري رقم 25/290*.

[13] *المرجع نفسه*.

وتحد الحواجز الهيكلية، بما في ذلك ضعف البنية التحتية للنقل والطاقة وبطء تنمية القطاع الخاص، من التنوع الاقتصادي وتهيئة فرص العمل للسكان الشباب الذين يتزايد عددهم بسرعة.[14]

5- وعلى الرغم من أن أكثر من 70 في المائة من سكان ليبريا يعتمدون على الزراعة،[15] فإن هذا القطاع لا يساهم إلا بنسبة 36.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولا تزال الإنتاجية منخفضة بسبب محدودية الحصول على المدخلات المحسّنة وضعف خدمات الإرشاد الزراعي وارتفاع خسائر ما بعد الحصاد التي تقدر بما يتراوح بين 30 و40 في المائة بالنسبة للأغذية القابلة للتلف.[16] ولا تزال النساء اللواتي يشكلن ما يقدر بنحو 75 في المائة من إجمالي القوى العاملة الزراعية يواجهن حواجز كبيرة في ملكية الأراضي والحصول على الائتمان والمدخلات.[17] وبالنسبة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، تظل رداءة الطرق الفرعية والقدرة المحدودة على التجميع والتجهيز ومحدودية الحصول على التمويل وضعف الروابط مع المشترين حواجز رئيسية أمام التسويق التجاري.[18] ويعجز الإنتاج المحلي باستمرار عن تلبية الطلب، ما يجعل ليبريا تعتمد اعتمادا كبيرا على الأغذية الأساسية المستوردة[19] ويتركها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية والتحولات في ظروف التجارة.

6- ولا يزال النظام التعليمي يواجه قيودا كبيرة في ما يتعلق بالوصول والجودة والإنصاف، ما يعيق تنمية رأس المال البشري، ولا سيّما بالنسبة للأطفال في المجتمعات المحلية الريفية والمجتمعات الأخرى التي لا تحصل على القدر الكافي من الخدمات. وفي عام 2023، بلغ صافي معدل الالتحاق بالمرحلة الابتدائية 46 في المائة،[20] وكان نحو 30 في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و15 سنة خارج المدارس. وتواجه المناطق الريفية أكبر قدر من الحرمان: إذ إن نحو 40 في المائة من الشباب الريفي لم يتلقوا أي تعليم، وتصل معدلات عدم الالتحاق بالمدارس بين البنات الريفيات إلى 75 في المائة مع تسجيل بعض أدنى مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة في البلد.[21] ويساهم الفقر وانعدام الأمن الغذائي ومحدودية الحصول على الخدمات الأساسية في التغيب عن المدارس والتسرب منها في مختلف المقاطعات. وتشكل أزمة التعليم هذه خطرا كبيرا على التنمية الطويلة الأجل، ومن دون استثمار هيكلي عاجل، تواجه ليبريا خطر فقدان جيل كامل من رأس المال البشري.

7- وتتعرض ليبريا بشدة للصدمات المناخية والبيئية، بما في ذلك الفيضانات المتكررة والتآكل الساحلي وعدم انتظام أنماط هطول الأمطار، حيث تحتل المرتبة 166 من بين 187 بلدا في مؤشر مبادرة جامعة نوتردام للتكيف العالمي المرتبط بالضعف في وجه تغير المناخ.[22] وتواجه المناطق الحضرية المنخفضة مخاطر فيضانات مرتفعة بصورة خاصة بسبب كثافة المستوطنات وعدم كفاية شبكات الصرف ومحدودية التخطيط، ما يؤدي إلى تكرار حالات النزوح والاحتياجات الإنسانية.

8- وتؤثر ديناميات القوة على المشاركة الاقتصادية ورفاه الأسر، حيث تواجه النساء والبنات تفاوتا في الحصول على الأراضي والتمويل والتعليم وحيز المشاركة في صنع القرار. وتؤدي المرأة دورا محوريا في الزراعة والأمن الغذائي للأسرة، ولكنها تتحمل حصة غير متناسبة من العمل المنزلي غير المأجور. وتواجه المراهقات مخاطر مرتفعة لناحية الزواج المبكر والتسرب من المدارس، ما يشكل مسار حصائلهن الصحية والتعليمية في الأجل الطويل.[23]

---

[14] مجموعة البنك الدولي. 2025. *المذكرة الاقتصادية القطرية لليبريا: الإفلات من شرك الموارد الطبيعية: مسارات نحو النمو المستدام والتنويع الاقتصادي في ليبريا*.

[15] مجموعة البنك الدولي. 2022. *تحسين تقديم الخدمات الزراعية في ليبريا*.

[16] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمركز الدولي للبحوث الزراعية من أجل التنمية. 2024. *لمحة عن النظم الغذائية – ليبريا: تحفيز التحول المستدام والشامل للنظم الغذائية*.

[17] *المرجع نفسه*.

[18] *المرجع نفسه*.

[19] البنك الدولي. 2022. *تحسين تقديم الخدمات الزراعية في ليبريا*.

[20] بيانات عن الفترة 2022/2021. نظام معلومات إدارة التعليم في ليبريا.

[21] الأمم المتحدة. 2025. *التحليل القطري المشترك لليبريا 2023-2024*.

[22] مبادرة جامعة نوتردام للتكيف العالمي. 2023. المؤشر القطري لمبادرة نوتردام للتكيف العالمي، مؤشر الضعف والاستعداد.

[23] الأمم المتحدة. 2024. *التحليل القطري المشترك لليبريا 2023-2024*.

2- الأولويات الوطنية والمساعدة الجماعية

9- تستند الخطة الاستراتيجية القطرية لليبريا للفترة 2026-2030 إلى أولويات التنمية الوطنية لليبريا، واسترشدت بإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2026-2030، فضلا عن مشاورات موسعة مع السلطات الوطنية ودون الوطنية والشركاء الإنمائيين وكيانات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة المجتمعية وجهات القطاع الخاص. وتتمحور الرؤية الإنمائية لليبريا حول الأشخاص الذين يعانون الفقر وتسعى إلى النهوض بالنمو الشامل بهدف إعادة بناء قدرات الدولة وتوسيع الفرص الاقتصادية وتحسين الحصائل الاجتماعية، على النحو المبيّن في خطة التنمية الشاملة للجميع في مجالات الزراعة والطرق وسيادة القانون، والتعليم، والصرف الصحي، والسياحة.[24]

10- ولا تزال الزراعة تحتل مكانة محورية في خطة التنمية في ليبريا، غير أن استمرار نقص الاستثمار، الذي يبلغ نحو 1 في المائة من الميزانية الوطنية، لا يزال يحد من أداء هذا القطاع[25] الذي يقل كثيرا عن نسبة 10 في المائة التي التزمت بها الحكومة لدى توقيعها إعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة.[26] ولسد هذه الفجوة، تركز الاستراتيجيات الحكومية على تطوير سلاسل القيمة والتنويع الزراعي وتعزيز الروابط مع الأسواق.[27] وتدعم المصارف الإنمائية والشركاء الثنائيون، بما في ذلك البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبنك التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي، هذه الأولويات من خلال استثمارات في الزراعة الذكية مناخيا والأعمال التجارية الزراعية والبنية التحتية الريفية، ما يكمّل بشكل وثيق دور **البرنامج** في توسيع نطاق التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية وتيسير روابط آمنة ويمكن التنبؤ بها مع الأسواق للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

11- ويتجسد التزام الحكومة بتحسين التغذية في الخطة الاستراتيجية المتعددة القطاعات المحددة التكاليف للتغذية للفترة 2024-2028،[28] التي ينسق تنفيذها مكتب نائب الرئيس في إطار حركة تعزيز التغذية، بدعم من كيانات الأمم المتحدة، بما فيها **البرنامج** ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (ومنظمة الأغذية والزراعة) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وتقر الخطة بأن الحد من التقزم يتطلب إجراءات متكاملة عبر قطاعات التغذية والصحة والتعليم والزراعة والحماية الاجتماعية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وتشمل الأولويات تحسين فرص الحصول على أنماط غذائية متنوعة، وتعزيز تقديم الخدمات، وتشجيع الممارسات الملائمة لتغذية الرضع والأطفال الصغار، والتوسع في التدخلات التغذوية في المدارس ورسائل التغيير الاجتماعي والسلوكي.

12- وللوجبات المدرسية تاريخ طويل في ليبريا وهي تحتل الآن مكانة راسخة ضمن خطة الحكومة لتنمية رأس المال البشري. وحتى عام 2024، كان تقديم الوجبات المدرسية يجري بالكامل من خلال شركاء خارجيين، حيث وصلت إلى أكثر من 261 000 1 طفل في 380 مدرسة عبر 13 مقاطعة، أي ما يعادل 42 في المائة من جميع الأطفال المسجلين في المدارس الحكومية في مرحلتي التعلم قبل المدرسي والتعليم الابتدائي، مع تزايد الحصة المنفذة من خلال النهج القائمة على المنتجات المحلية. وفي سياق تراجع التمويل الخارجي في عام 2025، أشارت الحكومة إلى تحول واضح نحو الملكية الوطنية، حيث وضعت الوجبات المدرسية بوصفها استثمارا استراتيجيا في التعليم والتغذية والحماية الاجتماعية ومنصة لتعزيز النظم الغذائية المحلية. ويمثل تخصيص مبلغ قدره مليون دولار أمريكي في الميزانية الوطنية لعام 2025 بداية مرحلة الانتقال، مع التخطيط لزيادات إضافية اعتبارا من عام 2026.

13- وتعزز عضوية ليبريا في التحالف العالمي للوجبات المدرسية هذا التحول في السياسات، ويظهر ذلك في أطر السياسات الوطنية، بما في ذلك خطة التنمية الشاملة للجميع في مجالات الزراعة والطرق وسيادة القانون والتعليم والصرف الصحي والسياحة

---

[24] حكومة جمهورية ليبريا. 2025. *نحو رؤية ليبريا 2030- خطة التنمية الشاملة للجميع في مجالات الزراعة والطرق وسيادة القانون والتعليم والصرف الصحي والسياحة للفترة 2025-2029*.

[25] البنك الدولي. 2022. *تحسين تقديم الخدمات الزراعية في ليبريا*.

[26] الاتحاد الأفريقي. 2014. *إعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة*.

[27] وزارة الزراعة في ليبريا. 2023. *خطة أطعموا أنفسكم يا ليبريين: الخطة الوطنية للتنمية الزراعية 2024-2030*.

[28] وزارة الصحة في ليبريا. 2023. *الخطة الاستراتيجية المتعددة القطاعات المحددة التكاليف للتغذية في ليبريا 2024-2028*.

وخطة قطاع التعليم للفترة 2022-2027،[29] وإنشاء وكالة وطنية مستقلة للمساعدة الغذائية في يوليو/تموز 2025.[30] وتعطي هذه الأدوات الأولوية لتوسيع نطاق التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية، وتعزيز خدمات الصحة والتغذية المدرسية، وإنشاء برنامج بقيادة وطنية وبتمويل محلي مخصص. وبالتوازي مع ذلك، تهدف مبادرات تكميلية يدعمها الشركاء في الأمم المتحدة، من قبيل الحملة الوطنية للعودة إلى المدرسة لعام 2025، إلى زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس والحضور والاستبقاء بين الأطفال الأشد حرمانا من خلال معالجة الحواجز المالية والاجتماعية التي تواجهها الأسر الضعيفة، بهدف إعادة 250 000 طفل من خارج المدارس إلى الفصول الدراسية بحلول عام 2027.[31]

14- وعلى الرغم من الالتزامات القوية في مجال السياسات والمشاركة الفعالة من جانب الشركاء، لا تزال التحديات النظمية تحد من نطاق جهود تحسين التغذية وشمولها. وتتقيد فعالية البرامج بالقيود في الموارد داخل الوزارات وتجزؤ التنفيذ ومحدودية القدرة على التنسيق المتعدد القطاعات والفجوات في الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات ونقاط الضعف في نظم سلامة الأغذية والبنية التحتية للأسواق ونظم مراقبة الجودة. وفي حين توجد آليات للتنسيق القطاعي على المستوى الوطني،[32] فإن الفجوات في القدرات والتنسيق تحد من فعالية التخطيط والتنفيذ على مستوى المقاطعات. وتبرز هذه التحديات الحاجة إلى تعزيز مستدام للقدرات وتحسين التنسيق وتقديم دعم تشغيلي موجه.

15- وفي هذا السياق، تتخذ الخطة الاستراتيجية القطرية موضعا يمكنها من تكملة جهود الحكومة والشركاء من خلال سد الفجوات الحرجة في القدرات وتعزيز الملكية الوطنية في مجالات الوجبات المدرسية وإدارة مخاطر الكوارث ووظائف سلاسل الإمداد الصحية. وتتواءم الخطة الاستراتيجية القطرية مع الاستراتيجيات الوطنية وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، حيث تركز الدعم على المجالات التي تحتاج فيها النظم إلى تعزيز، مع الاستفادة من التواجد التشغيلية **للبرنامج** لتعزيز الاتساق بين القطاعات.

3- الميزة النسبية للبرنامج وقدراته وإمكاناته في ليبريا

16- تتجذر الميزة النسبية **للبرنامج** في ليبريا في اتساع نطاقه التشغيلي وشراكاته مع الحكومة والمجتمعات المحلية وقدراته التقنية في تحليل الأمن الغذائي ورصد الأسواق والمشتريات المحلية وإدارة سلاسل الإمداد. ويؤكد تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لليبريا للفترة 2019-2026[33] أن هذه القدرات كانت حاسمة في الحفاظ على الخدمات الأساسية وتكييف البرامج خلال الفترة التي شملها التقييم في سياق اتسم بضعف البنية التحتية والصدمات المتكررة والقيود على الموارد.

17- ويقدم تنفيذ البرامج في الفترة الأخيرة أدلة واضحة على قدرة **البرنامج** على تقديم الخدمات الأساسية على نطاق واسع مع المساعدة في بناء نظم وطنية مستدامة. فخلال جائحة مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19) والصدمات الاقتصادية والصدمات المرتبطة بالفيضانات التي أعقبتها، وصل **البرنامج** إلى أكثر من مليوني شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي من خلال مساعدات قائمة على النقد كانت مستجيبة للأسواق وتصون الكرامة وتدعم الاقتصادات المحلية. ومن خلال التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية، وصل **البرنامج** إلى أكثر من 000 90 طفل في المناطق الأكثر حرمانا من الخدمات مع التحول تدريجيا نحو نماذج المشتريات القائمة على الأسواق التي عززت الروابط مع المنتجين والتعاونيات المحلية وزادت حصة الأغذية المحلية المصدر في برنامج الوجبات المدرسية. ومنذ عام 2023، يتولى **البرنامج** أيضا إدارة المستودع الطبي المركزي في ليبريا وتوزيع السلع الصحية والتغذوية الأساسية على المستوى الوطني، ما يضمن تسليمها على نحو موثوق في الميل الأخير مع تعزيز النظم والقدرات الوطنية من أجل تحقيق ملكية حكومية أكبر تدريجيا.

---

[29] وزارة التعليم في ليبريا. 2022. خطة قطاع التعليم 2022/2023-2026/2027.

[30] هيئة الإذاعة الليبرية. 2025. بيان صحفي: حكومة ليبريا ومنظمة الأغذية والزراعة تعملان على تصميم خطة استراتيجية خمسية للوكالة الوطنية للمساعدة الغذائية.

[31] وزارة التعليم في ليبريا. 2025. وزارة التعليم تعيد إطلاق حملة "العودة إلى قاعة الدراسة" لتعزيز التعلم الشامل في جميع أنحاء ليبريا.

[32] تشمل منتديات التنسيق الوطنية الفريق العامل التقني المعني بالأمن الغذائي والتغذية، والأفرقة العاملة القطاعية المعنية بالتعليم والصحة، ولجنة التنسيق التقنية للتغذية، ومجموعة إدارة الكوارث.

[33] تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية (سيُدرج الرابط بمجرد نشره).

18- وخلص تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2019-2026 إلى أن أثر **البرنامج** سيتعزز أكثر بترسيخ دعمه بشكل أوثق في النظم الوطنية. وتحقيقا لهذه الغاية، سيسرّع **البرنامج** التحول من التنفيذ المباشر للتدخلات إلى تمكين البرامج الوطنية القيادة؛ وسيحدد مسارات أوضح للملكية الحكومية؛ وسيتدرج في تقديم المساعدة بما يتوافق مع القدرات ومواطن الضعف على المستوى دون الوطني؛ وسيعزز تكامل الحافظة لتحسين الكفاءة والاتساق والأثر.

19- وتتعزز الميزة النسبية **للبرنامج** كذلك باستخدامه الأدوات الرقمية ونظم التنفيذ القابلة للتكييف، بما في ذلك أداة إدارة التحويلات والمعلومات الخاصة بالمستفيدين (SCOPE) ومنصة التواصل مع المدارس (School Connect) والأداة المعززة لتخطيط قوائم الوجبات المدرسية (School Meal Planner Plus). وتعزز أدوات معلومات المستفيدين في **البرنامج** دقة التحقق والاستهداف، في حين يدعم الرصد الدوري للأمن الغذائي والأسواق إجراء التعديلات التشغيلية. وتعزز أدوات الجرد والتتبع الرقمية التي تم إدخالها في المستودع الطبي المركزي المساءلة والتخطيط. وإلى جانب نطاق الانتشار اللوجستي **للبرنامج** على المستوى الوطني، تتيح هذه الأدوات التنفيذ المستجيب مع دعم نظم وطنية أكثر قدرة على الصمود.

20- وانطلاقا من هذه الأسس، تحدد الخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة عرضا برامجيا مركزا يعطي الأولوية للتكامل والتدرج وتعزيز القدرات في أنشطة الوجبات المدرسية وإدارة مخاطر الكوارث وسلاسل الإمداد الصحية. وستُكيَّف المساعدة بحسب مواطن الضعف والقدرات الحكومية والجدوى التشغيلية، مع تحول واضح من التنفيذ المباشر إلى تعزيز النظم الحكومية لتنفيذ برامج مختارة ضمن نظام الحماية الاجتماعية الأوسع.

4- التموضع الاستراتيجي وأولويات البرامج والشراكات

اتجاه الخطة الاستراتيجية القطرية وآثارها المنشودة

21- في ضوء الطابع المزمن والواسع الانتشار لانعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية في ليبريا، تتمثل أولوية **البرنامج** في إطار الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2026-2030 في دعم الحلول التي تقودها الحكومة والتي يمكنها الوصول إلى السكان الضعفاء على نطاق واسع وعلى نحو مستدام بمرور الوقت. وستركز الخطة الاستراتيجية القطرية على تعزيز برامج شبكات الأمان المرتكزة على أسس وطنية، مع التركيز بصفة خاصة على الوجبات المدرسية التي تحسّن حصول الأطفال والمراهقين على الأغذية المغذية. وعلى مستوى الحافظة بأكملها، سيعتمد **البرنامج** نهجا قائما على النظم الغذائية لتوسيع نطاق المشتريات المحلية وربط المدارس بجهات فاعلة موثوقة في سلاسل القيمة المحلية وإدماج الاعتبارات التغذوية ورسائل التغيير الاجتماعي والسلوكي بصورة أكثر منهجية من أجل تشجيع تحسين الممارسات الغذائية والسلوك الصحي.

22- وتماشيا مع التزاماته بإضفاء الطابع المحلي،[34] سيدعم **البرنامج** تطوير برنامج وطني للوجبات المدرسية بوصفه منصة تنفيذ قابلة للتوسيع مصممة للتكيف مع سياقات تشغيلية متنوعة، تتراوح بين المناطق الريفية التي يتعذر الوصول إليها والمناطق شبه الحضرية والحضرية، مع ضمان الوصول المنصف والالتزام المتسق بالحد الأدنى للمعايير المحددة وطنيا لجودة الأغذية وسلامتها وقيمتها التغذوية. وسيعمل **البرنامج** أيضا مع المنظمات المجتمعية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص المحلي لبناء قدراتها على المشاركة المستقلة في سلسلة تقديم الوجبات المدرسية وتوسيع مشاركتها في الاقتصاد الغذائي المحلي. ومن خلال تعزيز النظم والأدوات والترتيبات المؤسسية، بما في ذلك دعم إدارات المقاطعات والوكالة الوطنية للمساعدة الغذائية، ستدعم الخطة الاستراتيجية القطرية تسليم المسؤولية عن الأنشطة القائمة على مراحل إلى المؤسسات الحكومية والسلطات المحلية.

23- وستكون كفاءة التكاليف اعتبارا محوريا في تصميم البرامج وتنفيذها. وسيطبق **البرنامج** قرارات تدبير مصادر قائمة على الأدلة لتحقيق أقصى قدر من التغطية وجودة الوجبات في حدود الموارد المتاحة، بالاستناد إلى تحليل الأسواق والخبرة في سلاسل الإمداد والتجربة في مجال المشتريات المحلية. وسيشمل ذلك تقييم المزيج الأكثر فعالية من حيث التكلفة بين الأغذية المحلية المصدر والأغذية المنتجة خارجيا، مع تحقيق التوازن بين القيمة مقابل المال والفرص المتاحة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وأنشطة الأعمال الغذائية المحلية للمشاركة. ومع تعزيز النظم الوطنية، سيساعد هذا النهج في خفض التكاليف وتحسين القدرة على التنبؤ بالإمدادات ودعم الإدماج التدريجي للوجبات المدرسية في الأسواق المحلية، مع تحقيق المواءمة

[34] "سياسة إضفاء الطابع المحلي" (WFP/EB.A/2025/5-A).

مع الاستثمارات التكميلية من جانب الحكومة والشركاء من قبيل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة والمصارف الإنمائية والجهات المانحة الثنائية.

24- ولدعم هذه التحولات، سيستخدم **البرنامج** البيانات والتحليلات لإثراء تصميم البرامج والقرارات التشغيلية. وسيسترشد بتحليل الاحتياجات ومواطن الضعف والأسواق وسياقات التنفيذ في توجيه الاستهداف وتحديد الأولويات واختيار طرائق المساعدة، ما يمكّنه من تحسين الكفاءة وتعزيز الفعالية ودعم النظم الوطنية القائمة على الأدلة.

تكامل البرامج

25- توفر الوجبات المدرسية المنصة المحورية التي سيدمج **البرنامج** من خلالها الأمن الغذائي والتغذية والتعليم والتنمية الاقتصادية المحلية. ومن خلال البرنامج الوطني للوجبات المدرسية، سيدعم **البرنامج** تقديم وجبات منتظمة وآمنة ومغذية تحسّن معدلات الالتحاق بالمدارس والحضور والاستبقاء. وستربط سلاسل القيمة المدرسية المدارس بالمزارعين المحليين والتعاونيات وأنشطة الأعمال الصغيرة، ما يشجع على استخدام الأغذية المغذية المنتجة محليا، بما في ذلك الخضروات الطازجة، ويهيئ فرص دخل موثوقة للمجتمعات المحلية الريفية. وستكون المدارس أيضا بمثابة نقاط دخول لمشاركة مجتمعية أوسع نطاقا.

26- وسيتم إدماج التغذية كمحرك استراتيجي شامل يشكّل تصميم البرامج واتساقها في الاستجابات لحالات الطوارئ والوجبات المدرسية وتدخلات النظم الغذائية. ومن خلال التركيز على التغذية، ستوائم الخطة الاستراتيجية القطرية أهداف الأمن الغذائي القصيرة الأجل مع التحسينات الطويلة الأجل في جودة الأنماط الغذائية واستخدامها، ما يعزز مساهمة النظم والأسواق الوطنية في تحقيق حصائل تغذوية مستدامة.

27- وفي إطار جميع الأنشطة، وتماشيا مع الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2026-2029، ستُصمَّم التدخلات بحيث تصل إلى النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات المهمشة الأخرى بطريقة مراعية للحماية. وستهيئ تدخلات الوجبات المدرسية وسلاسل القيمة عمدا فرصا لمشاركة النساء، بما في ذلك من خلال تحضير الأغذية والتجميع وترتيبات التوريد الصغيرة الحجم، مع التركيز على التعاونيات ومجموعات المزارعين التي تقودها النساء. وستعزز هذه النُهج المهارات وتحسّن الوصول إلى الأسواق وتعزز سبل كسب العيش، في حين سيسترشد تنفيذ جميع الأنشطة بتحليل متكامل للسياق وتقييمات للمخاطر لضمان أن يكون الحصول على المساعدة آمنا ومنصفا.

المشاركة الاستراتيجية مع الشركاء

28- من خلال تعزيز القدرات، سيعمل **البرنامج** على تحسين التنسيق الاستراتيجي والتشغيلي مع الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك المؤسسات الحكومية والمنظمات المجتمعية ومجموعات الشباب والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الثنائية. وستكون المشاركة مع الشركاء، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، على المستويين الوطني ودون الوطني حاسمة الأهمية لتعزيز قدرات التنفيذ وتوضيح الأدوار ودعم الإنشاء التدريجي لبرنامج وطني للوجبات المدرسية.

29- وتتواءم مشاركة **البرنامج** بصورة وثيقة مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة الذي يعطي الأولوية لتنمية رأس المال البشري من خلال التعليم والتغذية وبرنامج الصحة والتغذية المدرسية الذي تقوده الحكومة، إلى جانب تعزيز نظم الحماية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. ويعزز التركيز الشامل لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة على إدارة مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود دور **البرنامج** في دعم النظم الوطنية المستجيبة للصدمات وقدرات الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها.

30- وبقيادة مكتب نائب الرئيس من خلال حركة توسيع نطاق التغذية، سيشارك **البرنامج** في شراكات منظمة وتكاملية مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسف ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوزارات التنفيذية المعنية للدفع قُدما بخطة تغذية وطنية متسقة. ومن خلال هذا التعاون، سيستفيد **البرنامج** من منصات الوجبات المدرسية وشبكات الأمان بوصفها نقاط دخول إلى النظم من أجل تحسين الحصائل التغذوية، مع تحقيق المواءمة مع ولايات الشركاء لتعزيز تقديم الخدمات واتساق السياسات والقدرات المؤسسية.

31- وسينتقل **البرنامج** من الدعم المباشر للقدرة الإنتاجية لأصحاب الحيازات الصغيرة إلى نموذج يركز على الأسواق يعزز سلاسل القيمة الوطنية ويكمّل الاستثمارات الواسعة النطاق التي يقوم بها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي والجهات المانحة الثنائية. ومن خلال إعطاء الأولوية للطلب المؤسسي الذي يمكن التنبؤ به والتجميع والمشتريات المنظمة، سيساعد **البرنامج** في تهيئة فرص سوقية مستقرة للتعاونيات والأعمال التجارية الزراعية مع تهيئة الظروف المواتية لمشاركة القطاع الخاص. وتماشيا مع التعاون المعزز بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، ستتولى منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية قيادة الجهود المرتبطة بالقدرة الإنتاجية للمزارعين وسبل كسب العيش القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، في حين سيركز **البرنامج** على ميزته النسبية في تشكيل الطلب المؤسسي والتكامل مع الأسواق والحصائل التغذوية. وسيدعم هذا النهج التكاملي مجتمعا التحول الريفي ونظما غذائية وطنية أكثر قدرة على الصمود.

32- ولتحسين سلامة الأغذية وجودتها، سيعمل **البرنامج** مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، إلى جانب الوزارات التنفيذية المعنية وهيئات المعايير الوطنية، لتعزيز النظم الوطنية لجودة الأغذية وسلامتها وتقويتها. وستقدم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الخبرة التقنية في مجال تجهيز الأغذية وتقويتها والبنية التحتية للجودة؛ وستدعم منظمة الأغذية والزراعة سلامة الأغذية والاتساق التنظيمي عبر النظام الغذائي؛ وستقدم منظمة الصحة العالمية التوجيهات المعيارية بشأن التغذية ومعايير الصحة العامة. ومن خلال الاستفادة من طلبه المؤسسي، ولا سيّما عبر منصات الوجبات المدرسية وشبكات الأمان، سيوائم **البرنامج** بين هذه المساهمات لزيادة الامتثال للمعايير الوطنية وتعزيز ثقة الأسواق والمساهمة في نظم غذائية وطنية قادرة على الصمود ومراعية للتغذية.

حصائل الخطة الاستراتيجية القطرية وأنشطتها

الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية: تمكّن السكان المتضررين من الأزمات من تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية قبل حدوث الصدمات وأثناءها وبعدها.

33- **النشاط 1:** في إطار النشاط 1، سيعطي **البرنامج** الأولوية لتعزيز القدرات الوطنية ودون الوطنية للاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، بالعمل في تعاون وثيق مع الوكالة الوطنية لإدارة الكوارث وهيئات تنسيق المساعدة الغذائية والوزارات التنفيذية المعنية. وسيركز الدعم على بناء نظم وأدوات وقدرات مؤسسية عملية للإنذار المبكر واللوجستيات في حالات الطوارئ والتقييم السريع للاحتياجات والتخطيط المنسق للاستجابة على المستويين الوطني وعلى مستوى المقاطعات. وستشمل تدابير الاستعداد بروتوكولات العمل الاستباقي (مثل المساعدة المخزنة مسبقا استنادا إلى مؤشرات مرتبطة بالفيضانات) لحماية سبل كسب العيش والحد من آثار انعدام الأمن الغذائي قبل بلوغ الخسائر ذروتها في موسم الجدب.

34- وفي الحالات التي تتجاوز فيها الصدمات القدرة الوطنية على الاستجابة، سيقدم **البرنامج** مساعدات إنقاذ الأرواح لمدة محددة إلى الأشخاص المتضررين، تكملةً للجهود التي تقودها الحكومة. وسيشمل ذلك تقديم مساعدة لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر من خلال تحويلات غير مشروطة قائمة على النقد لتلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية في المناطق الأشد تضررا، ما يمكّن الأسر الضعيفة من تلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية في الأسواق المحلية مع دعم التعافي المبكر. وستشمل المساعدة مكملات وقائية للأطفال دون سن الثانية والحوامل والمرضعات من النساء والبنات، مع تحديد قيمة الزيادة النقدية بالاستناد إلى مدى توافر الأغذية المغذية الموصى بها وأسعارها في الأسواق. وسيُستفاد في التنفيذ من التواجد التشغيلي **للبرنامج** ونظمه الرقمية وترتيبات التنسيق القائمة مع السلطات الحكومية. وسيستخدم **البرنامج**، حيثما أمكن، نظم التنفيذ الحكومية أو سيقوم بتعزيزها، وسيوائم قيم التحويلات مع المعايير المحددة من خلال عملية تقودها الحكومة، وسيستفيد، رهنا بمعايير حماية البيانات، من السجلات الاجتماعية الوطنية في الاستهداف لتمكين التوسع الأفقي أو الرأسي لشبكات الأمان أثناء الصدمات.

35- وفي الوقت ذاته، سيواصل **البرنامج** برنامجه في المناطق الحدودية مع سيراليون، المدعوم من صندوق بناء السلام التابع للأمم المتحدة، وهو برنامج يعالج انعدام الأمن الغذائي في المجتمعات المحلية المتضررة من النزاعات والمعرضة للمخاطر، مع المساهمة في تحقيق الاستقرار في المناطق الحدودية الحساسة. وبالعمل مع السلطات المحلية والهياكل المجتمعية والشركاء في بناء السلام، بما في ذلك المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سيقدم **البرنامج** مساعدة غذائية مستهدفة

إلى جانب تدابير تعزز القدرات المحلية للتخطيط المراعي لظروف النزاع والإنذار المبكر والحوار على المستوى المجتمعي من أجل تعزيز تماسك النسيج الاجتماعي ودعم أداء الأسواق المحلية وتشجيع التعايش السلمي عبر الحدود.

36- وفي إطار **النشاط 1**، سيعطي **البرنامج** الأولوية لاستخدام التحويلات القائمة على النقد، مع التحول إلى طرائق التسليم الرقمية حيثما تسمح ظروف الأسواق، بهدف تحسين الكفاءة والشفافية والأثر على الاقتصاد المحلي. وسيسترشد التنفيذ بنهج يركز على الأشخاص يعطي الأولوية للسلامة والكرامة والوصول المنصف، في حين ستُعمَّم النُهج المراعية للتغذية والمراعية لظروف النزاع في جميع الأنشطة، بالاستناد إلى الرصد المستمر وتحليل المخاطر والتعاون الوثيق مع النظراء الوطنيين.

37- وسيجري التنفيذ في سياق تظل فيه مخاطر واجب الرعاية بارزة، ولا سيّما في ما يتعلق بسلامة الموظفين وتنقلهم وظروف الإقامة والتعرض للمخاطر الصحية والنفسية الاجتماعية أثناء الاستجابة للفيضانات وعمليات الانتشار لتلبية الاحتياجات المفاجئة، ما يتطلب اهتماما مستمرا بتدابير تخفيف المخاطر.

المواءمة مع الأولويات الوطنية

38- تتواءم الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية مع الهدف الاستراتيجي 1 **للبرنامج** بشأن الاستعداد الفعال لحالات الطوارئ والاستجابة لها، ومع الأولوية الاستراتيجية 3 لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة بشأن التنمية الاقتصادية والاستدامة، ومع الركيزة 1 لخطة التنمية الوطنية بشأن التحول الاقتصادي.

الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية: تمكين النظم الحكومية من توفير شبكات أمان مستدامة ومراعية للتغذية تعزز رأس المال البشري وتدفع قُدما بالنظم الغذائية المحلية الشاملة بحلول عام 2030.

39- في إطار الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية، سيعطي **البرنامج** الأولوية لتعزيز المؤسسات والنظم الحكومية، مع توسيع نطاق النماذج والأطر التي جرى استحداثها بصورة تجريبية في إطار الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2019-2026 وتوطيدها.

40- وفي إطار النشاط 2، سيدعم **البرنامج** الحكومة في إنشاء برنامج وجبات مدرسية مستدام بقيادة وطنية يستند إلى سياسة التغذية المدرسية المرتقبة ويسترشد بتقييم نهج النظم لتحسين نتائج التعليم الذي أُجري في عام 2025. وتماشيا مع أولويات الحكومة وبطلب مباشر من وزارة التعليم، سيساعد **البرنامج** في تفعيل هذه السياسة بالعمل على تعزيز الترتيبات التنظيمية والتنسيقية والتشغيلية والتمويلية اللازمة لتحقيق الملكية الوطنية. وسيشمل ذلك إنشاء نظام مشتريات وطني يربط المدارس بالجهات الفاعلة في سلاسل القيمة المحلية، وتوسيع قاعدة الأدلة الوطنية ونظم المعلومات الرقمية، وتوفير التدريب المستهدف للوزارات وإدارات المقاطعات والممارسين على مستوى المدارس.

41- وانطلاقا من نموذج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية القائم، سيوسع **البرنامج** تدريجيا فرص الحصول على وجبات آمنة ومغذية بوصفها شبكة أمان يمكن التنبؤ بها، مع إعطاء الأولوية للمقاطعات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي المزمن وأعلى مستويات الفقر، والتتبع المنهجي للزيادات في حصة الحكومة من التكاليف بمرور الوقت لضمان الاستدامة؛ وبحلول عام 2030، سيجري الوصول إلى ما يصل إلى 135 000 تلميذ في أكثر من 500 مدرسة في ثماني مقاطعات. وبوصفه الشريك التقني الرئيسي لوزارة التعليم، سيدعم **البرنامج** هذا التوسع في النطاق مع تحسين نموذج التنفيذ لتعزيز الكفاءة وجودة الأغذية والحصائل التغذوية. ولتعزيز الاستبقاء، سيقدم **البرنامج** حصصا غذائية منزلية مستهدفة وموسمية في المناطق التي ترتفع فيها معدلات انعدام الأمن الغذائي وتنخفض فيها معدلات الحضور في المدارس.

42- وفي المرحلة الأولى من الخطة الاستراتيجية القطرية، سيواصل **البرنامج** التنفيذ المباشر للتغذية المدرسية بالمنتجات المحلية في المقاطعات ذات الأولوية بينما يجري تطوير النظم الوطنية وتوطيدها. وستركز تنمية القدرات على لجان إدارة المدارس ومكاتب التعليم والزراعة في المقاطعات والسلطات على مستوى المناطق الإدارية والوكالة الوطنية للمساعدة الغذائية لتمكينها من تولي مسؤوليات المشتريات والتنفيذ والرصد والإبلاغ. وسيجري تعميم إجراءات تشغيلية محدّثة وأدوات رقمية - من قبيل منصة التواصل مع المدارس لتتبع التسجيل والحضور وسلاسل الإمداد - لتحسين المساءلة والشفافية. ومع تعزيز القدرات، سيجري تحقيق انتقال على مراحل يتم فيه تحول الأدوار التشغيلية تدريجيا إلى الوزارات الحكومية وإدارات المقاطعات

والمجتمعات المحلية، مع إدماج الوجبات المدرسية ضمن الأطر الوطنية وعمليات الميزانية ونظم تقديم الخدمات في الأجل الطويل.

43- ولتحسين التنوع الغذائي وتعزيز منصة الصحة المدرسية، سيعمل **البرنامج** مع الحكومة واليونيسف والوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما والسلطات المحلية لتعزيز الكفاية التغذوية للوجبات المدرسية. وبالاستناد إلى الأدلة المستمدة من أدوات الرصد والتحليل المؤسسية من قبيل أداة MPlus وأداة ENHANCE وأداة سد الفجوة في المغذيات، سيجري إدخال قوائم طعام متنوعة ومكيفة محليا ومراعية للبيئة، تُستكمل بأغذية أساسية مقواة حيثما كان ذلك ممكنا.[35] وسيجري دعم هذا التحسين برسائل التغيير الاجتماعي والسلوكي وأنشطة بناء المهارات لجمعيات أولياء الأمور والطهاة والمعلمين والتلاميذ، تكملها أنشطة التواصل للتوعية المجتمعية لمقدمي الرعاية والقيادات المحلية، إلى جانب استثمارات في الطهي النظيف والوصول إلى المياه المأمونة والصرف الصحي بالتعاون مع اليونيسف. وسيعزز التثقيف التغذوي والحدائق المدرسية واستحداث مواقد طهي نظيفة موفرة للوقود ("المواقد البيئية") السلوك الصحي وسيقلل الآثار البيئية وسيساهم في نظم غذائية مدرسية أكثر قدرة على الصمود.

44- وسيعمل **البرنامج** في الوقت ذاته على ضمان إمدادات غذائية مغذية يمكن التنبؤ بها وآمنة للمدارس مع دعم سبل كسب العيش الريفية. وبالعمل في تعاون وثيق مع الوزارات المسؤولة عن الزراعة والتعليم ووكالة التنمية التعاونية في ليبريا ومنظمة الأغذية والزراعة والسلطات المحلية، سيعمل **البرنامج** على تعزيز الروابط المنظمة بين المدارس والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والتعاونيات، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتجار. وسيشجع التعاقد الذي يمكن التنبؤ به تخطيط الإنتاج ويقلل تكاليف المعاملات ويحسّن القدرة على تحمل التكاليف من خلال خفض تكاليف الوحدة على امتداد سلسلة الإمداد مع تحفيز الأسواق الريفية.

45- وفي إطار **النشاط 3**، سيسعى **البرنامج** إلى ضمان تسليم السلع الصحية والتغذوية الأساسية من دون انقطاع على المستوى الوطني من خلال إدارة المستودع الطبي المركزي وقيادة جميع دورات التوزيع إلى مرافق الصحة العامة، بما في ذلك المرافق الواقعة في المناطق التي يصعب الوصول إليها. واستنادا إلى شبكة اللوجستيات الراسخة، وقدرته في مجال الأسطول، ونظم مستودعاته، وشراكاته مع وزارة الصحة والوكالات التقنية الرئيسية، سيحافظ **البرنامج** على نموذج توزيع منتظم من أربع دورات يغطي جميع المقاطعات الخمس عشرة. وسيشمل ذلك تحمل المسؤولية الشاملة عن التخزين وتخطيط الإرسال والنقل والتسليم في الميل الأخير ومراقبة المخزون، مع تطبيق تدابير مساءلة صارمة لحماية المخزونات والحد من الخسائر وضمان استمرارية إمدادات إنقاذ الأرواح.

46- ولتحديث عمليات سلاسل الإمداد الصحية ودعم تعزيز النظم في الأجل الطويل، سيقوم **البرنامج** باستحداث وتوسيع نطاق الحلول اللوجستية الرقمية، بما في ذلك نظم الإدارة اللوجستية الإلكترونية ومنصات تتبع المخزون، وأدوات الرصد الآني، والإبلاغ الرقمي على مستوى المرافق لتحسين الدقة والشفافية وكفاءة التخطيط. وكجزء من انتقال منظم، سيعمل **البرنامج** في تعاون وثيق مع وزارة الصحة وأفرقة الصحة في المقاطعات والمؤسسات الوطنية لنقل المسؤوليات التشغيلية تدريجيا، مع بناء القدرات في إدارة المستودعات، وعمليات الأسطول، ونظم المعلومات، والإشراف. وسيكفل هذا النهج المشتمل على مراحل تزويد الكيانات الحكومية بالقدرات اللازمة لإدارة نظام وطني لسلاسل الإمداد الصحية يتسم بالقدرة على الصمود والكفاءة والمساءلة بمرور الوقت.

المواءمة مع الأولويات الوطنية

47- تتواءم الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية مع الهدف الاستراتيجي 3 **للبرنامج** بشأن تمكين برامج الحكومة والشركاء، ومع الأولوية الاستراتيجية 1 لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة بشأن تنمية رأس المال البشري، ومع الركيزة 6 لخطة التنمية الوطنية بشأن تنمية رأس المال البشري.

[35] وزارة الزراعة ووزارة التجارة والصناعة، *الاستراتيجية الوطنية لقطاع الكسافا في ليبريا*.

5- تحديد الأولويات والاستدامة؟

نهج تحديد الأولويات[36]

48- في سياق قيود التمويل الإنساني والإنمائي، تعتمد الخطة الاستراتيجية القطرية استراتيجية تحديد أولويات منضبطة بهدف تحقيق أقصى قدر من الأثر على مستوى النظم ودعم مسارات ذات مصداقية لتحقيق الملكية الوطنية. ويتمثل المعيار الأساسي لتحديد الأولويات في الالتزام الحكومي المستدام، ولا سيّما في الحالات التي يتم فيها تأمين التمويل المحلي أو التخطيط له. وترتكز مشاركة **البرنامج** على النظم التي تخضع لقيادة وطنية، بما يضمن مواءمة التدخلات مع أولويات الحكومة واستفادتها من الدعم المتعدد السنوات من الشركاء. وبدلا من الاعتماد على مشاريع مجزأة وقصيرة الأجل، تستفيد الخطة الاستراتيجية القطرية من الشراكات الثنائية بصورة انتقائية لدعم تصميم البرامج ذات الأولوية وتوطيدها وتوسيع نطاقها.

49- ويفترض مظروف الموارد المحدد للخطة الاستراتيجية القطرية على مدى خمس سنوات استمرار الالتزام المالي الحكومي بإنشاء برنامج وطني للوجبات المدرسية، فضلا عن احتمالات استمرار المشاركة والاهتمام من جانب الشركاء الإنمائيين الداعمين لاستثمارات في النظم الغذائية المحلية. وقد أُدرجت الموارد اللازمة لاستدامة سلسلة الإمداد للقطاع الصحي في الميزانية الوطنية، بناء على مشورة صندوق النقد الدولي.[37]

50- ويستند تحديد الأولويات الجغرافية والبرامجية إلى شدة الاحتياجات، والأهمية الاستراتيجية، والقدرة على استيعاب الموارد واستخدامها بفعالية. ويتركز دعم الوجبات المدرسية في المناطق التي يتداخل فيها انعدام الأمن الغذائي ومخاطر التغذية ومواطن الضعف في التعليم، وحيث يكون للتدخلات أكبر أثر على حصائل رأس المال البشري. وفي حال حدوث نقص في التمويل، ستُركَّز الموارد بدرجة أكبر على المناطق الإدارية الأشد ضعفا، مع حماية الحصائل الأساسية والحفاظ على استمرار القدرة على الاستجابة لتطور القدرات الحكومية وتوجهات سياساتها.

51- ودعما لتنويع تعبئة الموارد والاستدامة في الأجل الطويل، وضع **البرنامج** استراتيجية للشراكات وتعبئة الموارد تنص على مشاركة منظمة مع الوزارات الحكومية والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف والصناديق الاستئمانية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص. وتعطي الاستراتيجية الأولوية للشراكات التي تعزز النظم الوطنية القيادة وتتيح البرمجة المشتركة ضمن إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وتدعم توسيع نطاق الوجبات المدرسية وتدخلات النظم الغذائية. وسيواصل **البرنامج** استكشاف الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات، ولا سيّما تلك المرتبطة بسلاسل القيمة الغذائية المحلية واللوجستيات وتقوية الأغذية، من أجل دعم الابتكار والتطوير التدريجي لقاعدة تمويل أكثر تنوعا واستدامة للبرامج الوطنية.

استراتيجيتا الاستدامة والانتقال

52- يتمثل العنصر المحوري في الخطة الاستراتيجية القطرية في دعم انتقال على مراحل من التنفيذ بقيادة **البرنامج** نحو نظام مملوك وممول ومدار وطنيا؛ وسيسترشد هذا الدعم بالتزام الحكومة بإنشاء برنامج وطني للوجبات المدرسية ويتواءم معه، ومع التحول المؤسسي **للبرنامج** نحو دور تمكيني يسعى إلى تضمين حصائل الأمن الغذائي والتغذية في النظم الوطنية.

53- وسينفذ **البرنامج** استراتيجيات انتقال مخصصة للنشاطين 2 و3، تسترشد بخطة متسلسلة لبناء القدرات تركز على الأطر السياساتية والتنظيمية، والتخطيط والميزنة، وإدارة سلاسل الإمداد ونظم الرصد وقدرات التنفيذ على المستوى دون الوطني. وفي ما يتعلق بالنشاط 2، سيواصل **البرنامج** التنفيذ طوال فترة الخطة الاستراتيجية القطرية، مع تقليص تدريجي في التنفيذ المباشر اعتبارا من السنة الرابعة فصاعدا، مع تولي الحكومة تدريجيا المسؤوليات المالية والتشغيلية بما يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية لبناء القدرات في مجال الوجبات المدرسية. وفي ما يتعلق بالنشاط 3، سينجز **البرنامج** التنفيذ وتسليم المسؤولية إلى النظراء الحكوميين بحلول نهاية عام 2028، وفقا لخطة انتقال منظمة متوائمة مع تنمية القدرات الوطنية.

[36] تتاح خطة تحديد الأولويات المفصّلة لهذه الخطة الاستراتيجية القطرية من خلال بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية في **البرنامج**. (بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية)

[37] صندوق النقد الدولي. 2025. *التقرير القطري لصندوق النقد الدولي رقم 290/25 لليبريا*.

54- وسيستند هذا الانتقال إلى مسار تمويلي ذي مصداقية، استنادا إلى أول مخصص في الميزانية تخصصه الحكومة للوجبات المدرسية وإلى التزاماتها في إطار تحالف الوجبات المدرسية بتوسيع التمويل المحلي بصورة تدريجية، مع وضع استراتيجية تمويل وطنية في عام 2026 لدعم توسيع النطاق. وسيسعى **البرنامج** إلى إقامة شراكات استراتيجية مع اليونيسف ومنظمة الأغذية والزراعة والمؤسسات المالية الدولية وشركاء آخرين لدعم الدعوة القائمة على الأدلة من أجل زيادة الاستثمار في التغذية والوجبات المدرسية بوصفهما تدخلين أساسيين في مجال رأس المال البشري.

الملحق الأول

موجز خط الرؤية للخطة الاستراتيجية القطرية لليبريا (2026-2030)		
الهدف	**القضاء على الجوع**	**القضاء على الجوع**
مجال التركيز	**الاستجابة للأزمات**	**الأسباب الجذرية**
حصيلة الخطة الاستراتيجية القطرية	**الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية:** تمكّن السكان المتضررين من الأزمات من تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية قبل حدوث الصدمات وأثناءها وبعدها.	**الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية:** بحلول عام 2030، تمكّن النظم الحكومية من توفير شبكات أمان مستدامة ومراعية للتغذية تعزز رأس المال البشري وتدفع قُدما بالنظم الغذائية المحلية الشاملة.
النشاط	**النشاط 1:** تقديم مساعدات إنقاذ الأرواح الغذائية والتغذوية للسكان المتضررين من الأزمات وتعزيز النظم الوطنية والمحلية للاستعداد للصدمات والاستجابة لها.	**النشاط 2:** تقديم وجبات مدرسية مغذية للأطفال المستهدفين وتعزيز القدرات الحكومية على إدارة برنامج وطني للوجبات المدرسية يعزز الروابط مع الأسواق ويوفر طلبا هيكليا على الأغذية المنتجة محليا.
		النشاط 3: تقديم السلع الصحية الحاسمة الأهمية وتنفيذ أنشطة بناء القدرات للتمكين من الانتقال على مراحل إلى إدارة بقيادة حكومية.

الملحق الثاني

الرصد والتقييم والأدلة وإدارة المخاطر

ترتيبات الرصد والتقييم وتوليد الأدلة

1- سيطبق **البرنامج** نهجا للرصد والتقييم متعدد المستويات يجمع بين الرصد الميداني والحلول الرقمية لتتبع النواتج والعمليات والحصائل في جميع أنشطة الخطة الاستراتيجية القطرية. وسيُستعان بجهات رصد مستقلة من أطراف ثالثة لتكملة الرصد الذي يجريه **البرنامج** والحكومة وتوسيع النطاق الجغرافي وتعزيز كفاءة التكاليف. وسيمتثل الرصد للمعايير المؤسسية **للبرنامج** والحد الأدنى من المتطلبات، باستخدام أداة المكاتب القطرية الفعالة لتصميم البرامج وتنفيذها وإدارة الأداء. وفي ما يتعلق بالوجبات المدرسية، سيوسع **البرنامج** بصورة تدريجية استخدام منصة التواصل مع المدارس الرقمية لدعم الرصد الآني للتسجيل والحضور وتسليم الوجبات وأداء سلاسل الإمداد. وستُصنَّف البيانات بحسب الجنس والسن والإعاقة وستُكمل بتحليل نوعي لإثراء البرمجة التكيفية والمساءلة.

2- وكجزء من بناء برنامج وطني للوجبات المدرسية بقيادة وطنية، سيعمل **البرنامج** مع النظم الحكومية لتعزيز قدراتها في مجال الرصد والتقييم، من خلال العمل عن كثب مع وزارة التعليم، ومكاتب التعليم في المقاطعات، والهياكل على مستوى المناطق الإدارية. وسيجري وضع ترتيبات رصد مشتركة لدعم تقييمات المدارس والإشراف الروتيني على تسليم الوجبات المدرسية والإبلاغ عنه، مع تولي موظفي المقاطعات والمناطق الإدارية بصورة تدريجية مسؤولية أكبر عن جمع البيانات والتحقق من صحتها. وسيجري الاسترشاد بنتائج الرصد في تعديلات البرامج وتخطيط الميزانية وقرارات السياسات، وستُتاح من خلال لوحات المعلومات والاستعراضات الدورية والبعثات الميدانية المشتركة.

3- ودعما للمشاركة القائمة على الأدلة مع الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة على المستوى المحلي، سيعزز **البرنامج** رصد الأسواق وتتبع أداء الموردين. وسيشمل ذلك رصدا منتظما للأسعار والجودة والتوافر لتوجيه قرارات تدبير المصادر، فضلا عن تقييمات سنوية لقدرات التعاونيات والتجار والمجهزين وبائعي التجزئة المشاركين في برامج الوجبات المدرسية وشبكات الأمان. وستوجه هذه التقييمات اتخاذ القرارات المرتبطة بمستويات التعاقد واحتياجات تعزيز القدرات وتشجيع تدبير المصادر المحلية مع الحفاظ على جودة الأغذية وسلامتها وكفاءة التكاليف.

4- وسيواصل **البرنامج** الاستثمار في التحليل المعمق وتوليد الأدلة بالتعاون مع وزارة الزراعة والأوساط الأكاديمية، بما في ذلك توفير القيادة التقنية والدعم التحليلي لإجراء تقييمات شاملة للأمن الغذائي والتغذية، والمساهمة في الاستقصاءات الوطنية للتغذية والتحليلات المشتركة لاتجاهات الحصول على الأغذية والأنماط الغذائية وأداء الأسواق. ودعما لتوسيع نطاق الوجبات المدرسية، سيجري **البرنامج** أيضا تحليلات للقيمة مقابل المال وتحليلات للتكاليف والفوائد مع وزارة التعليم والأوساط الأكاديمية، بما يوفر أدلة لإثراء تصميم البرامج واستراتيجيات التمويل والدعوة لزيادة الاستثمار.

5- وسيواصل **البرنامج** تشغيل آلية يسهل الوصول إليها لتلقي التعقيبات المجتمعية، بما في ذلك خطوط هاتفية ساخنة مجانية وآليات لتلقي التعقيبات على مستوى المجتمع المحلي، لضمان تمكّن المستفيدين وأصحاب المصلحة من إثارة الشواغل وتقديم التعقيبات وتلقي الردود في الوقت المناسب. وفي إطار عملية الانتقال، سيدعم **البرنامج** إدماج بروتوكولات تلقي التعقيبات في النظم الحكومية، مع توفير ضمانات ملائمة لحماية البيانات والمساءلة.

6- وسيُجرى استعراض منتصف المدة في عام 2027 لتقييم أداء الخطة الاستراتيجية القطرية والاسترشاد به في إجراء أي تصحيحات محتملة في المسار. وسيصدر تكليف بإجراء تقييم لامركزي في عام 2028 لتقييم الأنشطة التي جرى نقل المسؤولية عنها، مع التركيز على برنامج الوجبات المدرسية، في حين سيُجرى تقييم مركزي للخطة الاستراتيجية القطرية في عام 2030 لتقييم الفعالية العامة واستدامة وأثر دعم **البرنامج** للنظم الوطنية القيادة.

تدابير إدارة المخاطر وتخفيفها

7- سيخفف **البرنامج** مخاطر تحريف المسار والمخاطر الائتمانية من خلال أدوات رقمية للتسجيل والتحقق والمطابقة والرصد، بما في ذلك أداة إدارة التحويلات والمعلومات الخاصة بالمستفيدين، وآليات التعقيبات المجتمعية. وستعزز الاستثمارات في

منصة التواصل مع المدارس وأداة المكاتب القطرية لإدارة العمليات القطرية والنظم اللوجستية الرقمية وضمان جودة البيانات إمكانية التتبع وتحسّن قابلية التشغيل البيني مع النظم الحكومية تماشيا مع معايير **البرنامج** المؤسسية لحماية البيانات والخصوصية. وسيطبق **البرنامج** إطار الضمان العالمي وسيكفل الامتثال لتدابير الحد الأدنى من الضمان في جميع العمليات.

8- ولتخفيف المخاطر المرتبطة بعدم كفاية القدرات التقنية في مجال التنفيذ وتعزيز النظم، سيجري **البرنامج** استعراضا لملاك الموظفين قبل بدء تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية في يوليو/تموز 2026. وقد حُددت بالفعل القدرات التقنية المخصصة للوجبات المدرسية وإدارة سلاسل الإمداد وتحليل الأسواق والتغذية والرصد من خلال تقييمات تشخيصية وتقييمات لبناء القدرات أُجريت في عام 2025 لضمان توافر الموارد الكافية في المكتب القطري لتنفيذ برامج عالية الجودة مع دعم الانتقال على مراحل إلى الملكية الحكومية.

9- ويشكل ارتفاع التضخم في أسعار الأغذية والتعرض لتقلبات الأسواق الإقليمية والعالمية مخاطر على القدرة على تحمل تكاليف برنامج الوجبات المدرسية وموثوقيته. ولمعالجة هذه المخاطر، سيعزز **البرنامج** رصد الأسواق والأسعار لإثراء قرارات تدبير المصادر القائمة على الأدلة في الوقت المناسب وإدارة ضغوط التكاليف والحفاظ على استمرارية البرامج وجودتها وجهود الحد من التعرض لاختلالات في الإمدادات مع دعم أداء الأسواق وسلاسل القيمة المحلية.

10- وقد يؤدي استمرار الفقر والتضخم ونقص الوقود إلى اندلاع احتجاجات وعنف محلي، ولا سيّما في المراكز الحضرية، ما قد يعطل تنفيذ البرامج ويقيد حركة الموظفين ويؤثر على القبول المجتمعي. وسيرصد **البرنامج** عن كثب التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال التنسيق بين الوكالات والحفاظ على المشاركة المجتمعية، وسيطبق نُهجا مراعية لظروف النزاع، وسيفعّل تدابير الطوارئ الاحترازية لتعديل الطرائق التشغيلية والحضور الميداني خلال فترات احتدام التوترات.

11- وقد تؤثر القيود في القطاع المصرفي والمالي، بما في ذلك نقص السيولة وتقلبات أسعار الصرف ومحدودية قدرة مقدمي الخدمات المالية ونطاق وصولهم، على قدرة **البرنامج** على سداد المدفوعات في الوقت المناسب للموظفين والشركاء والموردين وعلى تقديم المساعدة التي ستُقدَّم أساسا من خلال التحويلات القائمة على النقد. وسيواصل **البرنامج** تعزيز تدابير تخفيف المخاطر وترتيبات الطوارئ الاحترازية، بما في ذلك قنوات الدفع البديلة، للحفاظ على استمرارية الخدمات والحد من تعطل البرامج إلى أدنى درجة.

12- ولمعالجة المخاطر المرتبطة بتقلب التمويل، سيتبع **البرنامج** نهجا متنوعا لتعبئة الموارد يجمع بين التمويل المحلي والدعم المتعدد السنوات من الجهات المانحة والشراكات الاستراتيجية مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية. وسيدعم توليد الأدلة وتحليلات كفاءة التكاليف وتقييمات القيمة مقابل المال جهود الدعوة لزيادة الاستثمار واستدامته في تدخلات الوجبات المدرسية والتغذية والنظم الغذائية بوصفها أولويات أساسية في رأس المال البشري.

13- وستُحدد المخاطر المرتبطة بواجب الرعاية من قبيل المخاطر المرتبطة بسلامة الموظفين ورفاههم واستمرارية العمليات وسيجري استحداث تدابير تخفيف، مع تحديد مساءلات واضحة وإدراج التكاليف ذات الصلة في ميزانية احتياجات الحافظة القطرية.

الضمانات الاجتماعية والبيئية

14- لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، سيعزز **البرنامج** الضمانات من خلال الاحتفاظ بجهات تنسيق مدربة في مكاتبه وتعزيز آليات الإبلاغ والإحالة واستخدام التقييمات الذاتية للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين مع الشركاء المتعاونين. وستشمل المشاركة المجتمعية التوعية بالحقوق والاستحقاقات وقنوات الإبلاغ بهدف ضمان أن تظل البرامج آمنة وشاملة ومراعية للمخاطر المرتبطة بالحماية.

15- ولتخفيف المخاطر البيئية والاجتماعية المحتملة المرتبطة بأنشطة برامج **البرنامج** وعمليات الدعم، سيطبق المكتب القطري معايير إطار **البرنامج** للاستدامة البيئية والاجتماعية طوال دورة البرامج.[1] وستُفحص جميع أنشطة الخطة الاستراتيجية القطرية

[1] **البرنامج**. 2021. إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية.

للكشف عن المخاطر البيئية والاجتماعية، وستُحدد تدابير تخفيف متناسبة وستُنفذ كجزء من تصميم الأنشطة وتنفيذها. وسيشمل ذلك إدماج المتطلبات البيئية والاجتماعية في عقود اللوجستيات والتخزين والنقل، بما يعزز الممارسات المنخفضة الانبعاثات والمتسمة بالكفاءة في استخدام الموارد في عمليات الشراء والتنفيذ. وانطلاقا من المبادرات الجارية في مجال الطاقة المتجددة وإدارة النفايات، سيواصل المكتب القطري العمل على تعزيز استدامة مبانيه وبنيته التحتية تماشيا مع أهداف الخفض المؤسسية. وستشمل التدابير البرامجية استحداث حلول الطهي النظيف، من قبيل المواقد البيئية، في مطابخ المدارس المُعاد تأهيلها من أجل الحد من الأثر البيئي وتحسين السلامة والكفاءة.

الملحق الثالث

توزيع ميزانية احتياجات الحافظة القطرية وتكاليفها بحسب حصيلة الخطة الاستراتيجية القطرية

الجدول 1: ميزانية احتياجات الحافظة القطرية *(دولار أمريكي)*							
حصيلة الخطة الاستراتيجية القطرية	**النشاط**	**2026**	**2027**	**2028**	**2029**	**2030**	**المجموع**
1	1	451 178	592 640	1 051 838	1 039 893	1 023 120	**4 158 668**
2	2	7 955 526	15 778 778	15 831 869	11 619 025	9 711 016	**60 896 214**
	3	1 162 284	2 368 497	1 203 866			**4 734 647**
المجموع		**9 568 988**	**18 739 915**	**18 087 573**	**12 658 918**	**10 734 135**	**69 789 530**

الجدول 2: التوزيع الإرشادي للتكاليف بحسب حصيلة الخطة الاستراتيجية القطرية *(دولار أمريكي)*			
	الحصيلة الاستراتيجية 1 للبرنامج	**الحصيلة الاستراتيجية 2 للبرنامج**	**المجموع**
	الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية	**الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية**	
مجال التركيز	**الاستجابة للأزمات**	**الأسباب الجذرية**	
التحويلات	2 930 193	48 236 386	**51 166 579**
التنفيذ	519 856	6 996 111	**7 515 967**
تكاليف الدعم المباشرة	454 804	6 681 693	**7 136 497**
المجموع الفرعي	**3 904 853**	**61 914 191**	**65 819 044**
تكاليف الدعم غير المباشرة	253 815	3 716 670	**3 970 486**
المجموع	**4 158 668**	**65 630 861**	**69 789 530**

الملحق الرابع

الجدول 3: المستفيدون بحسب السنة						
	2026	2027	2028	2029	2030	المجموع
إجمالي المستفيدين (بدون تداخل)	123 272	150 664	184 976	118 250	98 295	**448 498**

الملحق الخامس

الحصة الغذائية (غرام/شخص/يوم) أو قيمة التحويلات القائمة على النقد (دولار أمريكي/شخص/يوم) بحسب حصيلة ونشاط الخطة الاستراتيجية القطرية						
	الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية			الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية		
	النشاط 1			النشاط 2		
نوع المستفيدين	المتضررون من الكوارث	المتضررون من النزاعات	التعزيز الغذائي	الوجبات المدرسية	الحصص الغذائية المنزلية	الحدائق المدرسية
الطريقة	تحويلات قائمة على النقد	تحويلات قائمة على النقد	تحويلات قائمة على النقد	نقد وقسائم	تحويلات قائمة على النقد	تحويلات قائمة على النقد
حبوب						
بقول						
زيوت						
ملح						
سكّر						
Super Cereal						
Super Cereal Plus						
مسحوق المغذيات الدقيقة						
مجموع السعرات الحرارية/اليوم						
نسبة السعرات الحرارية من البروتين						
النقد (دولار أمريكي/شخص/يوم)	**0.3**	**0.3**	**0.33**	**0.3**	**0.1**	**0.8**
عدد أيام التغذية في السنة	**92**	**30**	**92**	**195**	**180**	**36**

.

الملحق السادس

روابط للموارد التقنية والموارد ذات الصلة

يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات المتعلقة بالجوانب التشغيلية وبالميزانية من خلال بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية.[1]

وستقدم معلومات محددة لكامل فترة الخطة الاستراتيجية القطرية، وستحدث سنويا، وتشمل ما يلي:

أ) طريقة التحويل لكل حصيلة ونشاط في الخطة الاستراتيجية القطرية.

ب) لمحة عامة عن المستفيدين، بحسب الفئة العمرية والجنس وحالة الإقامة، وبيانات عن المستفيدين مصنفة بحسب فئة المستفيدين والجنس وطريقة التحويل لكل حصيلة ونشاط في الخطة الاستراتيجية القطرية؛

ج) توزيع الحصص الغذائية أو التحويلات لكل حصيلة ونشاط في الخطة الاستراتيجية القطرية؛

د) توزيع التحويلات بحسب الطريقة؛

ه) معلومات كمية، بالقيمة بالدولار الأمريكي، لكل حصيلة ونشاط في الخطة الاستراتيجية القطرية، وبحسب عدد الأطنان عند الاقتضاء؛

و) خطة لتحديد الأولويات تعاير خطط التنفيذ بما يتماشى مع الآفاق المتوقعة للموارد.

[1] وفق التكليف بموجب سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية لعام 2016.